

الباب السابع

الإسلام في تجربة الحياة الصناعية المعاصرة

الإسلام فى تجربة الحياة الصناعية المعاصرة

منذ القرن الماضى وعملية عزل الإسلام مستمرة عن جوانب الحياة العامة المختلفة ، من سياسية ، واجتماعية ، واقتصادية ، وصناعية وإنتاجية على العموم ، بدعوى أن الإسلام انتهت صلاحيته بانتهاء الحياة البدائية أو البدوية التى كانت سائدة فى الجزيرة العربية ، وسيطرة الحضارة العلمية والصناعية على حياة الإنسان المعاصر ، وبسبب الميل إلى تحقيق العلمانية فى المجتمعات الإسلامية الحاضرة . والعلمانية هى الفصل بين الدين والدولة ، أو بعبارة أدق هى الفصل بين سلطة الكنيسة ، والسلطة الزمنية أو السياسية .

ودعيت النظم الأوروبية لتقوم فى سياسة الحكم ، وعلاقات الأفراد فى المجتمع الإسلامى ، ولتتولى توجيه الحياة السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية ، والصناعية فى المجتمعات الإسلامية المعاصرة :

دعى النظام الليبرالى أو النظام الرأسمالى .. ودعى بعده فى بعض هذه المجتمعات : النظام الاشتراكى أو الماركسى . وتولى هذا النظام أو ذاك : أمور مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة وترسبت فى هذا المجتمع أو فى ذاك مشاكل اجتماعية ، واقتصادية ، وسلوكية أصبحت مستعصية اليوم على الحل . واتضح أن ما خلفه النظام الرأسمالى من مشاكل لم يحله النظام الاشتراكى أو الماركسى الذى حل بعده : وأن ما تركه هذا النظام الأخير فى مجتمعاته القائمة من مشكلات : زاد من قسوة الحياة فيها وفسادها ، وتدهور العلاقات بين الأفراد وسوء الترابط فيما بينهم .

منطق العمل ، والسعى للإنسان فى نظم الحكم الإنسانية .. وفى الإسلام :

١- إن النظم الأوروبية نظم إنسانية تجعل مسئولية الإنسان فى الدرجة الأولى أمام إنسان مثله . فى مجال الصناعة والعمل فيها تجعل العامل مسئولاً أمام صاحب العمل ، أو الدولة الاشتراكية ، وصاحب العمل بالتالى مواجهاً

للعمال وطرفاً آخر لهم . كما تبرز حقوق العمال أمام أصحاب العمل ، وحقوق هؤلاء أمام أولئكهم . ولأسباب عديدة قد تتحول العلاقة بين الطرفين إلى علاقة عدم ثقة ، فطالبه بالحقوق المتقابلة ، فصراع من أجل هذه الحقوق .

والحقوق الإذن هي المنطلق للعمل والسعي للإنسان في ظل النظام الرأسمالي ، أو الماركسي . وتؤلف النقابات المهنية للمحافظة على حقوق العمال ، كما تؤلف اتحادات الصناعة أو الغرف الصناعية للمحافظة كذلك على حقوق أصحاب العمل . وقد تقبل أصحاب العمل بعض الممثلين للعمال في مجالس إدارة المصانع والشركات ، كما قد تفرض الرقابة الخارجية من جانب أصحاب العمل على العمال في المصانع بالاتفاق مع هؤلاء .

(ب) ولكن أهذا المنطق - وهو منطلق الحقوق - في نظر الإسلام بداية سليمة ، تهي على الأقل المشاكل بين أصحاب العمل والعمال ؟ . إذا بحثنا : « الحق » و « الواجب » وصلة كل منهما بالآخر وجدنا أن « أداء الواجب » هو الذي يؤسس الحق ، وأن إمكانية الحصول على الحق مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأداء الواجب . فالواجب على فرد هو حق لفرد آخر ، والحق لفرد مطلوب آداؤه كواجب من غيره :

- ١- فحق العامل في الأجر ، هو واجب على رب العمل .
- ٢- وحق رب العمل في أداء العمل وإتقانه ، هو واجب على العامل .

- ١- وحق البائع في ثمن البيع هو واجب على المشتري .
- ٢- وحق المشتري في جودة السلعة ، واستيفائها هو واجب على البائع .

- ١- وحق الزوجة في النفقة هو واجب على الزوج .
- ٢- وحق الزوج في طاعة الزوجة هو واجب على الزوجة .

١- وحق الولد في المعيشة والتعليم هو واجب على الأب .

٢- وحق الوالد في البر هو واجب على الابن .

١- وحق صاحب الحاجة في الحياة هو واجب على الأثرياء .

٢- وحق الأثرياء في صون المال هو واجب على أصحاب الحاجة .

١- وحق الحاكم في الطاعة هو واجب على الأفراد .

٢- وحق الأفراد في رعاية الصالح العام هو واجب على الحاكم .

وأداء الواجب إذن هو البداية التي يجب أن ينطلق منها الفرد نحو العمل ونحو السعى في الحياة . وأداء الواجب أولاً هو الذي يراه الإسلام وسيلة أداء الحق . فالقرآن الكريم إذ يقول :

« إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » (١) :

فالأمانات التي يجب على المؤمنين أدائها هنا ، هي الواجبات العديدة التي يترتب عليها وصول الحقوق إلى أصحابها :

فالعامل يبدأ من وجوب أداء العمل ، أو ما يسمى بالإنتاج ، وإتقان ما ينتج .

ورب العمل يبدأ من وجوب الرعاية للعامل في كفالة المثل لأجر عمله ، وفي الحيلة لوقايته من أخطار العمل إن كانت له أخطار .

والبائع يبدأ من وجوب اختيار السلعة ، وعدم المغالاة في تقدير ثمنها .
والمشتري يبدأ من وجوب أداء ثمن المثل ، والابتعاد عن بخسه .
والزوج يبدأ من وجوب توفير الحياة المعيشية لمثل زوجته .
والزوجة تبدأ من وجوب توفير الزوجية الصالحة لزوجها .
والوالد يبدأ من وجوب رعاية الولد في معيشته وتعليمه .
والابن يبدأ من وجوب قبوله لتوجيه والده في تنشئته وتربيته .
والثري يبدأ من وجوب أداء ما عليه من زكاة لمصلحة أصحاب
المصارف فيها .

وأصحاب الحاجة يبدأون من وجوب صيانة المال وعدم الاقتراب منه
بما يضر .

والحاكم يبدأ من وجوب رعاية المصالح العامة للأفراد ، وتوفير الوقت
والطاقة لإنجازها ، وعدم الاقتراب من بيت المال إلا فيما يحقق مصلحة
عامة ، أو يدفع ضرراً عاماً .

والأفراد في حكومتهم يبدأون من وجوب أداء الطاعة له ، وتجنبيه كل
ما يعوقه عن أداء واجبه .

والعدل المطلوب الحكم به هنا في الآية السابقة هو ذلك التكافؤ بين
الواجب والحق . وفي أداء الواجبات أو الأمانات المختلفة يتيسر وصول
الحقوق إلى أصحابها . وعندما تصل الحقوق يتحقق العدل فعلاً .

والعدل إذا كان هو التكافؤ بين الواجب والحق ، فهناك أمر آخر يأمر
به الإسلام ، بعد هذا التكافؤ في الأداء : في أداء الواجب وفي أداء الحق
معاً .. هناك في الأمثلة السابقة :

اتقان العمل فيما يعمله العامل أو يصنعه الصانع .

واختيار السلعة في الجودة ، فيما يباع ويشترى .

ويسر المعيشة من جانب الزوج في الحياة الزوجية .

وحسن الطاعة في علاقة الزوجة بزوجها .

وتوفير الصورة الكريمة للتربية والتنشئة للأبناء من جانب آبائهم .

وحسن الأداء لحاجة المحتاجين من الأثرياء والمستخلفين على مال الله في الأرض : «يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم مما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذيه إلا أن تغمضوا فيه» (١) .

وإنسانية الحاكم في معاملة الأفراد ، وحسن رعايتهم .

وتهذيب الأفراد في طاعتهم للحاكم .

هذا الأمر الآخر بعد العدل : يسميه الإسلام بالإحسان . أى بالأمر الذى ينطوى على جانب حسن وإنسانية ، والإحسان مأمور به في الإسلام كالعدل سواء . ولكنه يفوق العدل والتكافؤ . ولا يتحقق إلا بتحقيق العدل أولا ، يقول القرآن الكريم :

« إن الله يأمر بالعدل والإحسان » (٢) .

وأداء الأمانات أو الواجبات لأهلها هو إذن القاعدة الأساسية في تماسك المجتمع . والإحسان في أداء هذه الأمانات أو الواجبات بعد ذلك هو الرباط القوي والموصل بين الأفراد في الأمة الذى يجعل الأمة كلها كالجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالحمى والسهر .

● في الرقابة على أداء الواجب : في النظم الإنسانية .. وفي الإسلام :

كيف يوءى الواجب إذن ؟ ..

هناك الرقابة الخارجية في النظم الإنسانية المعاصرة .. هناك رقابة الأفراد على الأفراد . وهذه سنة الحياة المادية . إذ تقوم هذه الحياة على عدم الثقة المتبادلة بين الأفراد في المجتمع .. في العمل في الزراعة .. في العمل في الصناعة .. في المعاملات المالية والتجارية .. في العلاقات بين الناس .

هناك في مجال العمل الصناعي من جانب أصحاب العمل : التفتيش . وهناك من جانب الدولة كربة عمل : الرقابة الإدارية والفنية . . وهناك الأجهزة السرية المختلفة للرقابة أو التتبع . ومن جانب العمال هناك النقابة كهيئة تدافع عن حقوقهم .. وهناك تمثيل النقابة في مجلس إدارة المصنع أو الشركة .

والرقابة في النظم الإنسانية المعاصرة إذن هي رقابة متبادلة من جانب الطرفين : أصحاب العمل والعمال معاً ، مما ينبىء عن وجود فجوة في الثقة بينهما ، وبالتالي عن وجود حذر أو خشية من اعتداء أحدهما على الآخر .

ورغم هذه الرقابات العديدة يوجد إخلال بأداء الواجب .. يوجد تهاون في أداء ما يجب . . ويوجد عدم دقة أو عدم إلتقان فيما يؤدي من عمل . يوجد تواكل أو تسبب .. يوجد غش وخداع .. إلخ . لأن الإنسان ليس حيواناً ولا آلة يساق أو يدفع من الخارج نحو العمل ونحو أداء الواجب . الإنسان يتحرك ، ولكن المحرك له أمر ذاتي قائم داخل نفسه .. المحرك له ضميره . فإذا لم يوجد الضمير لدى الإنسان فقد الإنسان ما يميزه عن الحيوان ، والآلة . وأصبح يسير حسب الهوى . لا يعرف حدوداً لحركته ، وإن عرف غاية لها فهي تلك الغاية التي تحقق له ما يشتهي . وعندئذ لا تدفعه الرقابة الخارجية إلى أداء الواجب ، إلا بقدر ما يحس بهذه الرقابة ، أو بقدر ما يسير الأمر في اتجاه هو هواه .. هو نفسه .

وفي الإسلام تنبعث الرقابة من ذات العامل ، ومن ذات صاحب العمل وليس من خارج أى منهما . إذ الإسلام يعنى بأن يكون الإنسان المسلم صاحب

رقابة ذاتية : يتحرك من ذاته ، ويؤدي الواجب من ذاته . وهذه الرقابة الذاتية هي نتيجة لما يسمى بالضمير في الإنسان . وهذا الضمير يتكون عن طريق الإيمان بالله وحده والخشية منه ، وعن طريق أن أداء العمل الذي يسعى إليه الإنسان المؤمن ينطوى على رضا الله . وإذن العمل الذي يؤديه المؤمن بالله وحده يحقق غايتين :

(أ) يحقق أنه واجب عليه ،

(ب) كما يحقق التقرب به إلى الله .

ومن هنا يجد المؤمن في العمل متعة . هي متعة التقرب إلى الله . وإذا انطوى العمل على متعة نفسية تفوق المتعة المادية ، يبرز هذا العمل إلى الوجود وهو متقن ، فضلاً عن أن يكون بعيداً عن الغش والخداع .

وإذا كان الإيمان بالله وحده ، مع محاولة إرضائه سبحانه في كل ما يقدمه المؤمن من عمل ، من أسس تكوين الضمير لدى الإنسان المؤمن ، فإن هذا وذاك أيضاً يؤصلان خلق الأمانة والوفاء بأدائهما عنده . وخلق الأمانة هو خلق أداء الواجب ، أداء لا ينتقص منه ، ولا يرجأ كذلك .

إن الإيمان بالله وحده يرفع مسؤولية المؤمن عن أى عمل أو أى واجب يؤديه ، وينقلها من كونها أمام إنسان أو هيئة من الأشخاص ، إلى كونها أمام الله . فالعامل في أداء عمله إن كان مؤمناً بالله يعتقد أن مسؤوليته عن عمله في المصنع ، أو في المزرعة ، أو في المنجم ، أو في أى مجال آخر من مجالات العمل ، هي أمام الله وحده . وعندئذ ينفذ وصايا رسالته إلى الناس ، طاعة ، وتقرباً له . وكذلك صاحب العمل في مسؤوليته ، ينتقل بها إلى الله ، بدلا من أن تكون أمام العمال أو أمام نقابته . وبفضل وحدة الألوهية تثبت مسؤولية الإنسان عما يؤديه من واجب . فهي اليوم وغداً لا تختلف عن الأمس . وبثبات المسؤولية أمام الخالق المدبر لا يطرأ اهتزاز في أداء الواجب على نحو ما يقع في صلة الإنسان بالإنسان ، ومسؤولية الإنسان أمام الإنسان .

إن الدعوة إلى الإيمان بوحدة الألوهية — وهى دعوة الرسالة الإلهية منذ آدم — هى دعوة إلى تجنيب الإنسان : النفاق ، والمذلة ، والاضطراب فى العمل ، والقلق النفسى فى الحياة وفى العلاقات . لأن المعبود إذا لم يكن واحداً ، وانتقل الإنسان من معبود فى عهد إلى آخر فى عهد آخر ، ومن توجيه إلى توجيه بديل ، فإنه لا يكون استقرار فيما يؤدى من عبادة ، تعبيراً عن الطاعة وتوفير الاحترام للمعبود . وليس من البعيد عندئذ : أن تصبح مسئولية الإنسان أمام من لا يقدر المسئولية ، ومن لا يستحق فى ذاته الطاعة والاحترام . وهنا تكون العبادة إذلالاً للإنسان ، ويكون أداؤها من الإنسان نفاقاً .

ولكن الإيمان بوحدة الألوهية هو الضمان لبقاء المسئولية على ذات مستوى معين . وهو مستوى الإنسان الخاشع أمام الله جلّت قدرته وعظمته ، وله الأمر كله فى الوجود .

والعبادات الثلاث فى الإسلام من صلاة ، وصوم ، وزكاة ، ترتبط بالضمير لدى المؤمن ارتباط تنشئة ، واستمراراً لفاعليته : فالصلاة تفسح من وقت المؤمن فترات متقاربة فى اليوم الواحد يتلقى فيها المصلّى مع المولى جلّ جلاله . وفى هذا الالتقاء يجدد المصلّى كل صلاة : وعده بأن يكون جديراً بانتسابه إلى المؤمنين . وأخص صفات المؤمنين : أنهم يرعون الأمانة والعهد : « الذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون » (١) . وأمانة المؤمن هى الواجب الذى يؤديه . وعهد المؤمن هو الوفاء بما وجب عليه .

والصوم حرمان مما يشتهي الإنسان بإرادة الإنسان فى فترة محددة فى اليوم ، مع قدرته على الأكل ، والشرب ، والمتعة البدنية . فأداء الصوم معناه مباشرة الرقابة الذاتية فى نفس الإنسان المؤمن ، على الحرمان من الأكل ، والشرب ، والمتعة البدنية : تمتد إلى كل ما يصدر عن الإنسان ، بحيث

(١) المعارج : ٣٢

لا يخرج عن الخط الذي تحدده هداية الله في كتابه ، وفي رسالته للرسول ، وبالأخص في رسالة خاتم الأنبياء والمرسلين ، عليهم صلوات الله جميعاً .

أما الزكاة فهي اختبار عملي لأثر العبادتين السابقتين من صلاة وصوم ، في نفس المؤمن . إذ الزكاة عبارة عن تنازل عن جزء من منفعة المال لآخرين من أصحاب الحاجة في غير مقابل مادي . . هي حرمان النفس من هذا الجزء من منفعة ، في رضا نفسى وفي متعة نفسية لهذا الحرمان . لأنه قربى إلى الله . والذي يحرم نفسه ، عن رضا نفسى ، من منفعة لماله الخاص ، في غير مقابل مادي ، يصدر عن أمر ذاتى . . يصدر عما نسميه بالضمير .

وإذن : فالضمير كما يسهم فيه الإيمان بالله تسهم فيه العبادات الثلاث . والضمير هو المصدر الذاتى للحركة الذاتية في الإنسان . ومعيار الحركة في أن المتعة النفسية مصاحبة لها إلى أن تبلغ غايتها .

والإنسان المؤمن إذن هو الإنسان صاحب الضمير ، وصاحب الرقابة الذاتية ، وصاحب أداء الواجب ، ويؤديه في متعة نفسية وفي قربى إلى الله . ولكى تبقى له هذه الصفات يجب أن يحافظ على الصلاة ، وعلى أداء عبادتى الصوم والزكاة .

وفروض العبادة في الإسلام ليست لذلك في عزله عن أداء الواجب الذى يأخذ صورة الحق بالنسبة للآخرين . وهكذا . الحرص على أداء العبادات من الوجهة الإسلامية يرتبط به الحرص على أداء الواجبات ، والوفاء بالحقوق .

و « غيبة » الله في حياة الإنسان — كما تفعل النظم الإنسانية — هي إذن التى توحى بالشكوك وعدم الثقة بين الناس . أصحاب العمل ، والعاملين معاً . . وهى التى تفرض الرقابة الخارجية للحفاظ على مصالح الأطراف

المعنية . . وهى التى تؤدى فى النهاية إلى القصور أو التقصير فى أداء الواجب . . وهى التى تؤدى إلى النزاع فالصراع فى العلاقات بين أصحاب المصلحة المشتركة . ومن أجل ذلك . بقدر ما يثير النظام الرأسمالى من حقد وتربص فى جانب . . وخوف وإذعان فى جانب آخر ، يحكم النظام الماركسى دائرة الاسترقاق الجماعى ، ويحول الأفراد إلى أجزاء فى هيكل العمل والإنتاج ، يقل التناسق بينها ، وبالتالي يختل إنتاجها يوماً بعد آخر .

● الخلاف بين صاحب العمل والعامل فى النظم الإنسانية . . وفى الإسلام :

(أ) يعود الخلاف بين العمال وأصحاب العمل فى النظام الرأسمالى من النظم الإنسانية إلى نظرة الرأسمالية إلى المال . فترى الرأسمالية أن ملكية المال ملكية خاصة ، ومنفعته منفعة خاصة كذلك . ومعنى ذلك : أن صاحب المال كما هو حر فى التصرف فيما يملك من مال . . حر أيضاً فى طريق إنمائه ، وطرق إنفاقه . فله حرية البيع ، والهبة ، والتنازل . وله كذلك ؛ استعمال الربا والاحتكار فى إنمائه ، وله استخدامه فى الترف ، والمتعة الشخصية ، وفى تمويل ما يعود عليه بمنفعة شخصية ، وإن أضر آخرين معه فى مجتمعه ، أو مجتمع آخر .

والحرية فى ملكية المال ، وفى إنمائه وإنفاقه ، قد تؤدى إلى الطغيان بالمال . فيصبح المال ذا نفوذ وسيطرة . وسيطرة المال هى سيطرة الظلم والعدوان على الآخرين . وظلم المال ليس فى الاعتداء على حقوق العمال فحسب ، سواء فى المصانع ، أو المزارع ، أو المناجم . وإنما أيضاً على الآخرين فى التجارة والمعاملات المالية .

وعندما ينهى القرآن عن تطفيف الكيل والميزان فى المعاملات التجارية فإنه ينهى عن الظلم عن طريق المال المستخدم فى المعاملات التجارية .

فيقول الله تعالى : « ويل للمطففين . الذين إذا اكتملوا على الناس يستوفون . وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » (١)

ورسالة شعيب إلى أهل مدين : وهم أصحاب تجارة ومعاملات مالية ، كانت لدعوتهم إلى منع الظلم والاعتداء عن طريق الطغيان بالمال . . وإلى العود إلى العدل في تجارتهم . ومعاملاتهم المالية . وذلك بتقييد « الحرية » الشخصية في ملكية المال وفي منفعته على السواء . لأن هذه الحرية ستنتهى حتماً بالعبث والفساد ، ثم بتقويض المجتمع كله . يقص القرآن الكريم مضمون هذه الرسالة في قول الله تعالى :

« وإلى مدين أخاهم شعيباً ، قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره ، ولا تنقصوا المكيال والميزان ، إني أراكم بخير (أى بدون نقص المكيال والميزان) وإني أخاف عليكم عذاب يوم محيط . ويا قوم أوفوا المكيال والميزان بالقيس ، ولا تبخسوا الناس أشياءهم ، ولا تعثوا في الأرض مفسدين (عن طريق البخس والظلم في المعاملات التجارية) » (٢) .

وإلى هنا كان إنذار الله لهم واضحاً ، إن هم استمروا في طغيانهم بالمال . ولكن لم تجد دعوة شعيب قبولا في نفوسهم . بل سخروا منها ، وبالأخص من طلبه تقييد حريتهم بالعدل في الأخذ والعطاء ، وجعلوا هذا الطلب مهانة لهم ، كطلبه أن يتركوا عبادة الأوثان ، إلى عبادة الله وحده .

ويعبر القرآن عن استيائهم لهذه الدعوة بقول الله تعالى :

« قالوا يا شعيب أصلواتك (أدعوتك) تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء ، إنك لأنت الحليم الرشيد » (٣) .

(٢) هود : ٨٤ ، ٨٥

(١) المطففين : ١ - ٣

(٣) هود : ٨٧

ثم كان تهديدهم إياه بنفسه من المجتمع ، هو ومن آمن بدعوته : « قال
الملاّ الذين استكبروا من قومهم لنخرجك يا شعيب والذين آمنوا معك من
قريتنا (من مجتمعنا) أو لتعودن في ملتنا » (١) .

والرأسمالية هي تعبير يتضمن الحرية الشخصية في أبعد نطاقها في شئون
المال . وإن كان تهديد الماركسية لها — بعد الثورة البلشفية في أكتوبر سنة
١٩١٧ — قد قيد هذه الحرية نوعاً ما ، أو بعبارة أخرى أدخل بعض
الرايات المختلفة لعمال المصانع في منفعة المال . ولكن هذا التهديد لم يحل
دون الترف والعبث بالمال فيما يؤذى ويضر الآخرين .

أما النظام الماركسي فحتمد الطبقة العاملة على الحزب الشيوعي متأصل
في النفوس . والحوادث التي وقعت في ألمانيا الشرقية سنة ١٩٥٦ ، وفي
المجر سنة ١٩٥٨ ، وفي تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨ ، وفي بولندا سنة
١٩٧٦ ، تدل على الفجوة في النزاع والشقاق بين العمال من جانب وممثلي
رأس مالية الدولة من الحزب الشيوعي من جانب آخر . ولكن وجود الرقابة
الصارمة على الأخبار في المجتمعات الشيوعية لا يتيح الفرصة لإظهار خلاف
بين أصحاب العمل ، والعمال في هذه المجتمعات ، كما هو الحال في
المجتمعات الرأسمالية . كما أن وجود قوات الاحتلال الروسي — وهو وجود
مكثف — في هذه البلاد لا يسمح بتكرار حوادث العمال الدامية التي تنبئ
عن عدم الرضا عن ظروف العمل في المجتمع الماركسي . وهي ظروف
تصور طغيان رأسمالية الدولة وظلمها للعمال ، سواء : في الأجور .. أو في
حرية العمل .. أو في حرية الانتقال .. أو في الرعاية الاجتماعية في المساكن
وخلافها . فضلاً عن قصور التموين في المعيشة ، وكبت حرية الرأي ، ومنع
الاجتماع ، واضطهاد حرية التدين والعبادة .

ورغم أن نظرة الماركسية إلى المال هي أن ملكية المال ملكية عامة ومنفعته

كذلك منفعة عامة ، لكن تحول المال إلى الدولة جعل من أعضاء الحزب الشيوعي رأسماليين يفوقون في طغيانهم بالمال ، أولئك الرأسماليين في المجتمعات الليبرالية . ولهم من تحريم الإضراب كتعبير عن الرأى ، ومن إقامة المعتقلات ، ومستشفيات الأمراض العقلية ، ما يجعلهم آمنين في ترفهم ، وفى عبثهم وفى فسادهم .

(ب) وفى الإسلام ليس هناك خلاف بين طرفين فى المال . إذ الله قائم فى الاعتقاد والإيمان ، ولم يبلغ وجوده فى حياة المؤمنين به . واعتباره هو المنبؤ الأول والأخير . وهو صاحب الشأن والتدبير فى الوجود كله .

المال فى الإسلام ملك لله أصلاً . والإنسان الواضع يده عليه مستخلف عليه . ومعنى ذلك أن المالك الأصيل للمال هو صاحب الكلمة والتوجيه فى شئونه . هو الذى يرسم طريق إنماء المال . وهو الذى يرسم كذلك طريق إنفاقه . والإنسان المستخلف على المال بوضع اليد والملكية الشخصية يتبع توجيه المالك الأصيل فى شئونه . والمالك المؤمن يعتقد فى ذلك ويؤمن به ، ويتقرب إلى الله بالطاعة فيما يعتقد ويؤمن .

والقرآن الكريم عندما يدعو بقول الله تعالى :

« آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ، فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير » (١)

.. يطرح ثلاث قضايا :

القضية الأولى : أن الإنسان مستخلف على المال ، وليس مالكا أصيلاً له .

القضية الثانية : أن الإنسان مطالب بالإنفاق منه في الوجوه والمصارف التي تحددها هداية الله .

القضية الثالثة : أن الإنفاق في هذه الوجوه والمصارف يعدل الإيمان بالله في مسئولية الإنسان أمام الله .

وصاحب اليد على المال مقيد في إنماء المال وفي إنفاقه بما يطلبه المالك الأصيل للمال ، وهو الله سبحانه وتعالى . والله يطلب :

١ - الاعتدال في الإنفاق الشخصي : «والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً» (١) .

٢ - وفورية إخراج الحقوق لأصحابها . أى يطلب فورية إعطاء العامل أجره عندما ينجز عمله . وفورية إعطاء المستحق في الزكاة عندما يحين موعد الزكاة : «كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده» (٢) .

٣ - وعدم الإسراف في الإنفاق : « ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين » (٣) . والإسراف هو الإنفاق في محرم ولو كان قليلاً كالإنفاق في الخمر ، والزنا ، وفي سبيل الموالاة للأعداء .

٤ - وتحريم الربا في القروض : «الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس : ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا» (٤) .

٥ - وتحريم عدم المائلة في المعاملات التجارية : «ويل للمطففين.الذين إذا

(٢) الأنعام : ١٤١

(١) الفرقان : ٦٧

(٤) البقرة : ٢٧٥

(٣) الأنعام : ١٤١

اكتالوا على الناس يستوفون . وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون» (١)
وتحريم الغش والخداع فيها : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم
بالباطل ، إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » (٢) .

٦ - وتحريم استغلال الضعفاء : « وآتوا اليتامى أموالهم ، ولا تبدلوا الخبيث
بالطيب ، ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ، إنه كان حوباً كبيراً » (٣)

٧ - وتحريم التأثير بالمال على السلطة الحاكمة : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم
بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم
وأنتم تعلمون » (٤)

٨ - والحجر على السفهاء : « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم
قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفاً » (٥) .

٩ - وإقامة الحد على سارق المال : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
جزاء بما كسبا نكالا من الله ، والله عزيز حكيم » (٦) .

وبهذه القيود في إنماء المال ، وفي إنفاقه ، يحافظ المؤمن بالله على وظيفة
المال الاجتماعية . وهي : أن منفعة منفعة عامة : تلبي منه حاجة المالك
واضع اليد ، ومن له حق في الزكاة ، كما تلبي منه حاجة المجتمع . وتتعلق
هذه الحاجة بالفائض لدى المالك ، بعد نفقته على نفسه ومن يعولهم :
« ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » (٧) .

والوظيفة الاجتماعية للمال - في الإسلام - تعرف من طريقين :

الطريق الأول : أن القرآن الكريم جعل السيد صاحب المال ، والرقيق

(١) المطففين : ١ - ٣ (٢) النساء : ٢٩

(٣) النساء : ٢ (٤) البقرة : ١٨٨

(٥) النساء : ٥ (٦) المائدة : ٣٨

(٧) البقرة : ٢١٩

المملوك له متساويين في مال السيد . إذ يقول : « والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ، فما الذين فضّلوا (وهم الأسياد هنا) برادى رزقهم على ما ملكت أيّمانهم (وهم الأرقاء) فهم فيه سواء ، أفبئسمة الله يجحدون ؟ » (١) والمساواة بينهما قطعاً لا تكون في « الملكية » . لأن الرقيق لا يملك ، وإنما في « المنفعة » . وهنا يتبنى الإسلام نظرة الملكية الخاصة ، والمنفعة العامة للمال . وإذن : لا يرى رأى الرأسمالية التي تصر على المنفعة الخاصة تبعاً للملكية الخاصة . . كما لا يرى رأى الماركسية التي تقوم على « الملكية العامة » و « المنفعة العامة » للمال .

والطريق الثاني : هو نظرة الإسلام إلى سرقة المال ، على أنها جريمة اجتماعية . أى تتعلق بحق المجتمع كله . والسارق في نظر الإسلام ليس معتدياً على ملكية خاصة وحرمة شخصية للمال . بل مع ذلك معتد في الوقت نفسه على منفعة المال التي تتعلق بها حقوق آخرين في المجتمع . ومن هنا كان حد السرقة هو قطع يد السارق تنكيلاً به وإشهاراً لجريمته ضد المجتمع .

وتميز النظرة الإسلامية عن هاتين النظرتين ينجب المال :

١- الأثنية في إنمائه وإنفاقه على السواء ، كما هو الوضع في الرأسمالية . إذ الأثنية في إنماء المال في الرأسمالية : هي مصدر الإجحاف بحقوق العمال ورعايتهم في الحقلين : الصناعى والزراعى ، على السواء . وهى أيضاً في إنفاقه : مصدر الترف والعبث والفساد بين أصحاب رؤوس الأموال في الصناعة والتجارة .

٢- كما أن هذا التميز للنظرة الإسلامية للمال ينجب المال : التسبب ، واللامبالاة ، والتواكل ، والسرقة ، في إنماء المال العام ، كما هو الوضع في النظام الماركسى . إذ الإنسان في هذا النظام إنسان مادي لا روح فيه .

ومن ثم لا يعنى النظام بتكوين ما يسمى بالضمير أو بالرقابة الذاتية فيه . فهو إنسان يملأ الحقد فراغه الداخلى ، إما على الآخرين من أعضاء الحزب الشيوعى ، وهم زملاء له فى العمل ، أو على النظام نفسه ككل . لأنه مرهق بالعمل ، ويلهث باستمرار ليلاً ونهاراً وراء لقمة العيش .

هذا الإنسان لا يحركه للعمل إلا السوط الخارجى ، وإلا « التلاحم » المادى مع الآخرين . هو لا يشعر باستقلاله . لأنه ليس له استقلال ذاتى فى واقع الأمر . بل هو جزء من كل فى آلة العمل اليومى .

الإنسان الماركسى يعظم الخوف ويؤله : يُفرض عليه النظام السياسى والاجتماعى فيقبله خوفاً .. ويُسخّر للعمل فيؤديه خوفاً .. ويُسير إلى أى اتجاه فيطيع خوفاً .

٣- وكما تجنب النظرة الإسلامية إلى المال ، خطر الأنانية ، وخطر التواكل واللامبالاة ، تحمل على أن يلتزم المالك بوظيفة المال الاجتماعية السابقة . وهى أن يكون المال فى خدمة المجتمع . فتؤدى منه الزكاة كحد أدنى للكفالة الاجتماعية ، وينفق أكثر منها إذا دعت حاجة الأمة إلى الإنفاق .

ولا شك أن التزام المؤمن بوظيفة المال الاجتماعية ، ينعكس قطعاً على إنفاقه الشخصى ، فلا يخرج به عن حد الاعتدال .

● ليس هناك مجال للحقد ، تبعاً لنظرة الإسلام إلى المال :

فمالك المال وواضع اليد عليه يقر من أول الأمر بحق العامل فيه ، وبحق صاحب الحاجة فيما يملك . لأنه يؤمن بأن المال مال الله ، والمنفعة فيه سواء . والعامل ، وكذا صاحب الحاجة ، يستمر فى نفسه تبعاً للإيمان : أن مشاركته لواضع اليد على المال فى منفعة ، هى مشاركة توجب على هذا الأخير

أن يضمن وصول منفعة المال له ، وأن ضمانه لوصول هذه المنفعة هو بالتالى بضمان الأمة كلها .

إذ لو وقع تقصير من مالك المال فى حق أصحاب الحاجة فإن مسؤوليته أمام الله عن هذا التقصير يباشرها الوالى أو الحاكم ، بإكراهه على توصيل الحق فى منفعة ماله إلى المستحقين فيه .

ولو وقع نزاع بين العمال وأرباب العمل أو أصحاب المال ، حول الأجور والعمل فإن الوالى أو الحاكم يحسم هذا النزاع بما يحقق العدل بين الطرفين . فإذا تحول النزاع إلى خصومة قتال يهدد وحدة الأمة وتماسكها فإن الأمة كلها عندئذ مدعوة إلى التدخل بما يعيد العلاقة بين الطرفين على أساس :

وقف الاعتداء إن وقع من أى منهما ،
والفصل بالعدل فى أسباب النزاع والقتال ، باعتبار أن الجميع متساوون فى الاعتبار البشرى ، وأنهم أخوة فى الإيمان .
يقول الله تعالى :

« وإن طائفتان من المؤمنين فأصلحوا بينهما ، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله ، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ، إن الله يحب المقسطين . إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون . يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب ، بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان » (١) .

وقول الله سبحانه في هذه الآيات الثلاث يتضمن ثلاثة مبادئ :

المبدأ الأول : وجوب تدخل الأمة إن تحولت الخصومة بين فريقين فيها إلى قتال : يوقف القتال ، ثم بالصلح القائم على العدل . ويستوى في تطبيق هذا المبدأ : أن تكون الخصومة بين الحاكم كطرف والمحكومين كطرف آخر .. أو أن تكون بين أصحاب العمل كطرف ، والعمال كطرف آخر .. أو أن تكون بين أى من طرفين آخرين في الأمة .

المبدأ الثانى : أن تدخل الأمة ككل يبرره : أن المؤمنين جميعاً أخوة .

المبدأ الثالث : أن أخوة المؤمنين بعضهم لبعض من شأنها أن تحفظ لكل فرد اعتباره البشرى ، وأن تمنع أن تسخر مجموعة من المؤمنين من مجموعة أخرى . فالأغنياء والفقراء سواء في الاعتبار الإنساني .. والحكام والمحكومون سواء في هذا الاعتبار .. وأصحاب العمل والعمال سواء فيه كذلك . ولذا لا ينبغي أن ينتقص فرد فرداً آخر في غيبته ، ولا أن يناديه بما يكره . فقال الغنى لا يرفعه . وحرقة العامل لديه في ماله لا تستقطه . فكلأهما في حاجة إلى الآخر ، ووجودهما معاً سنة الطبيعة في المجتمع : « .. نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ، ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات (في المال) ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً (ليعمل بعضهم في مال البعض الآخر) » (١) .

والمساواة في الاعتبار البشرى لا تحول دون التميز على أساس من المستوى الإنساني : في التهذيب والسلوك .. وفي المهارات الفنية .. وفي تحمل المسئوليات وأداء الواجبات . . وفي الخبرات المختلفة : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، إن الله عليم خبير » (٢) .

فالتساوى بين الناس جميعاً في الخلق من الذكورة والأنوثة لا يلغى إطلاقاً الفرق بينهم في المستوى الإنسانى ، الذى يتميز به بعضهم عن بعض .

وبناء على إيمان الأفراد جميعاً في المجتمع الإسلامى بمنفعة المال العامة بينهم وبضمان حقهم فيها لا يكون هناك حقد من أحد على آخر .. لا يكون هناك حقد من فقير على غنى ، ولا من عامل على صاحب العمل .

ثم الإسلام نفسه يرى أن الحقد شر يجب تجنبه . فقد أمّن الله سبحانه على الرسول محمد عليه السلام بأنه نزع الحقد من صدره في حياته . فيقول القرآن الكريم : « ألم نشرح لك صدرك » (١) . والمراد بشرح الله لصدر الرسول الكريم هنا عليه أفضل الصلاة والسلام : أنه رباه وحيأه بحيث لا يحقد على أحد من البشر ، ولا يتربص السوء به على الإطلاق . وينزع الحقد من صدره في حياته الدنيوية عجل له سبحانه : صفة المؤمنين في الآخرة ، إذ قد جاء في وصفهم في الآخرة قوله تبارك اسمه :

« ونزعنا ما فى صدورهم من غل إخواناً على سرر متقابلين » (٢) .

.. فن نعم الله على المؤمنين في الآخرة : إزالة الحقد من نفوسهم فلا يحقد واحد منهم على آخر .. وأنهم متساوون في المنزلة والدرجة ، فهم متقابلون في المنزلة .

ونزع الحقد من صدر الرسول عليه السلام إذا كان نعمة من الله عليه في الدنيا ، فهو كذلك من أجل أن يكون عليه السلام قدوة حسنة يقتدى بها . ولذا : يجب على المؤمنين أن يجاهدوا أنفسهم كى تحف حدة الحقد فيها ،

(٢) الحجر : ٤٧ .

(١) الشرح : ١

إن لم يستطيعوا إضعافه إلى درجة الزوال . وبدلاً من هذا الحقد تنمى في النفوس معاني : المودة ، والرحمة ، والسكنى والاطمئنان . وهى تلك المعاني التى يستهدفها قيام المجتمع الإنسانى فى نظر الإسلام ، على نحو ما جاء بها القرآن فى قول الله تعالى :

« ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة » (١) . . فقد جعلت الآية هنا الهدف من تنوع الخلق بين الذكورة والأنوثة : هو تحقيق السكنى .. والمودة .. والرحمة بين الناس : تحقيق السكنى والاستقرار ، بعيداً عن القلق والاضطراب .. وتحقيق المودة على أساس من التكافل والتعاون ، بعيداً عن الشقاق والنزاع .. وتحقيق الرحمة من القوى للضعيف ، بعيداً عن الأنانية والأثرة .

أما الهدف الآخر لخلق الذكورة والأنوثة فى الإنسان—وهو تكثير النسل ونمو الكم ، كما جاء فى آية أخرى هى قوله تعالى :

« والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفلة » (٢) .. فهو هدف يشترك فيه الإنسان مع الحيوان ، والنبات .. هو هدف كم وعدد ، وليس هدف نوع : « فاطر السموات والأرض ، جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام أزواجاً يذروكم فيه » (٣) .. « الذى جعل لكم الأرض مهدياً وسلك لكم فيها سبلاً وأنزل من السماء ماء فأخرجنا به أزواجاً من نبات شتى . كلوا وارعوا أنعامكم » (٤) ..

فإذا حقق المجتمع الإنسانى من قيامه : زيادة الكم والعدد فقط ، دون النوعية الخاصة به ، فإنه يظل عند حد الهدف المشترك بينه وبين الحيوان ، والنبات ، كما يظل مجتمعاً غير حضارى ، لأن الحضارة تعود إلى النوعية ،

(٢) النحل : ٧٢

(١) الروم : ٢١

(٤) طه : ٥٣ ، ٥٤

(٣) الشورى : ١١

وليس إلى الكم . ولا يمكن أن تتحقق حضارة المجتمع التي تنوم على القيم العليا الإنسانية - وأخصها : الاطمئنان .. والمودة .. والرحمة - إلا إذا أبعد الحقد ، كصدر شر وفرقة ، وإلا إذا أقيمت الروابط بين الأفراد في المجتمع على أساس الأخوة والمحبة .

وقد رأينا فيما سبق : كيف أن الإسلام يؤكد الأخوة في الإيمان ، والمساواة في الاعتبار البشري ، وتجنب السخرية ، واللمز ، والتنازير بالألقاب ، عند إزالة الشقاق بين مجموعة وأخرى من مجموعات الأمة الإسلامية ، حتى إذا ما تحقق العدل في الخصومة بين المجموعتين ، تحقق على أساس راسخ ، هو الأساس النفسى قبل الأساس المادى .

فالإسلام يهتم بالجانب الإنسانى ، وبالروابط الإنسانية . وفلسفة «الحقد» تهتم بالإثارة ، وإذكاء عوامل الفرقة عند اختلاف المستويات المادية .

الإسلام ينظر إلى الإنسان على أنه نفس في بدن ، بينما فلسفة «الحقد» تنظر إلى الإنسان على أنه بدن أصم ، يتحرك من الخارج ، ويتف عن الحركة إذا وقف محركه الخارجى .

ويوم أن دعا الإسلام إلى أن يكون ترابط الناس على أساس من هداية الله ، بدلا من الترابط على أساس مادى ، كالترباط على أساس الشعوبية ، والقبلية ، والطبقية ، في قول الله تعالى : « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها » (١) .. يوم أن دعاهم إلى ذلك دعاهم في واقع الأمر إلى تجنب الخصومة والعداوة ، التى يثيرها الحقد ، التى تؤدى إلى فتنة الحرب التى لا تبقى ولا تذر .

وهداية الله هى مجموعة القيم الإنسانية من المحبة .. والمودة .. والتعاون .. والرحمة بين الناس . وهى بذلك يستحيل أن تؤدى إلى ما يسمى بالصراع الطبقي . لأن هذا الصراع يعود إلى شحن النفوس بالبغضاء والكراهية ضد

بعضها بعضاً ، عن طريق إثارة الحقد ، وتحسين ضروب الانتقام ، وتقييح
العوامل الداعية إلى الخير .

إن طريق الصراع الطبقي هو طريق الشيطان.. طريق الهدم والتخريب..
طريق الفرقة والتمزق .

وطريق الدعوة إلى وحدة الألوهية في الإسلام هو الطريق إلى وحدة
النفس في الفرد ، ووحدة التماسك في المجتمع . إن دعوة الوحدة إلى الألوهية
في نظر الإسلام يجب أن تنعكس على الإنسان المؤمن ، وعلى مجتمع المسلمين
معاً . ففي نفس كل إنسان شهوة وهوى من جانب ، وعقل وحكمة من
جانب آخر . فإذا سادت الحكمة وساد العقل على الهوى والشهوة اقترب
الإنسان في وحدته من المعبود الخالق في وحدة ألوهيته . وفي كل مجتمع
عوامل فرقة تعود إلى الأنانية في الأفراد من جانب ، وعوامل تقارب تعود
إلى المصالح المشتركة بينهم من جانب آخر ، فإذا ضعفت الفرقة ، وقويت
بالتالي أسباب التقارب ، كان المجتمع صورة تتجلى فيها العبادة لله وحده .

والإسلام لذلك مصدر تفريق ، وليس مصدر تفريق . والتفريق
خير .. والتفريق شر . وأول ما يدعو إليه الإسلام : هو رفع الصراع
الداخلي في النفس وإزالته ، بجعل النفس لوّامة ، وليست أماراة بالسوء .
فإذا ارتفع الصراع النفسي الداخلي ، ارتفع تبعاً لذلك : صراع الطبقات
في المجتمع لأنه لا توجد طبقات عندئذ . والموجود إذن أفراد يترابطون
على أساس من القيم الإسلامية وحدها . وعن طريق هذا الترابط
تتحقق مصالحهم المشتركة . فالتعاون - وهو من القيم الإنسانية والإسلامية
العليا - كفيل بإنجاز المصالح المادية المشتركة بين الجميع .

● العبادة ، والعمل : فى النظم الإنسانية .. وفى الإسلام :

(١) النظم الإنسانية تعزل الدين عن العمل فى المصانع ، والمزارع ، والمناجم ، كما تعزله عن الاقتصاد ، والسياسة ، والعلاقات الاجتماعية .
هى تفصل بين الدين ، والدولة . أى تفصل بين سلطتين فى المجتمع الواحد : سلطة الكنيسة ، وسلطة الدولة .

نظم الحكم الإنسانية ، من رأسمالية ، وماركسية أو اشتراكية ، هى نظم علمانية . تقر بأمرين متقابلين فى المجتمع ، يجب ألا يختلط أحدهما بالآخر .. تقر بأمر إلهى قدسى ، وأمر آخر دنيوى بعيد عن العصمة : فالكنيسة تشرف على ذلك الأمر القدسى وهو ما يتصل بالأسرة ، منذ تعميم الطفل فيها إلى التصرف فى بدنه بعد وفاته . والمرجع فى ذلك هو الكتاب المقدس . والدولة تشرف على ما عدا الطقوس الدينية فى الأسرة ، مما يتصل بشئون الحياة الدنيوية للأفراد ، فى جوانبها العديدة ، من سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وعمرانية ، وإنتاجية ، وعلمية وتعليمية . والمرجع فى ذلك هو الدستور والقوانين الوضعية للدولة .

و معنى هذا الفصل : أنه لاشأن للكنيسة بسلطة الدولة فى اختصاصها ، ولا شأن للدولة بسلطة الكنيسة فيما تمارسه من رسالة بين الأفراد .

والأفراد باعتبار هذا الفصل بين السلطتين يخضعون فى جانب من حياتهم إلى الكنيسة وحدها ، بينما يخضعون فى الجوانب الأخرى للدولة من غير تنازع لها .

والنظامان المتداولان للحكم فى المجتمعات المعاصرة يختلفان — بعد اتفاقهما على الفصل بين السلطتين : الدينية ؛ والزمنية — فى موقفهما من العلاقة بين السلطتين . فالدولة فى النظام الماركسى أو الاشتراكى تعادى الكنيسة . وبالتالى تعادى الدين . على معنى : أن الدولة فى هذا النظام ، رغم أنها تعلن « حرية الدين » فى دستور حكمها إلا أنها تضع العراقيل الكثيرة فى طريق أصحاب الرغبة فى ممارسة الدين ، كما تضعها فى ممارسة

الكنيسة لاختصاصها ، وتجعل الإلحاد العلمى : المقوم الرئيسى عند اختيار القيادات أو عند تحديد الصلاحيات للإنسان الماركسى أو الاشتراكى .

أما النظام الرأسمالى وإن كان ينحى سلطة الكنيسة فى الجوانب التى يمارس سلطته فيها ، إلا أنه يسهم بنصيب وافر فى تحقيق أهداف الصليبية العالمية . وأهدافها تتمثل فى حماية الكنيسة ، والأقليات المسيحية فى المجتمعات البشرية . وقد يتخذ هذا النظام من حماية الكنيسة والأقليات المسيحية ، ستاراً يدفع من ورائه : الحركات الإسلامية أو التوجيه الإسلامى فى البلاد الإسلامية إلى الوراء ، ويحول دون انتشار تلك الحركات ، أو سيطرة هذا التوجيه على تلك المجتمعات .

(ب) والإسلام فى منهجه للحياة لا يعزل العبادة عن العمل ، ولا يرى فى المجتمع سلطتين : سلطة إلهية معصومة ، وأخرى دنيوية غير معصومة . وبالتالي لا يعرف العلمانية . والمسلمون يعرفونها فى مجتمعاتهم إما عن هذا النظام فى الغرب ، أو ذاك النظام الآخر فى الشرق .

الإسلام يعرف فقط مسلمين يؤمنون به . وهم فى كل مواقع الحياة متساوون فى الاعتبار البشرى . ولا يفصل بين بعضهم بعضاً : اعتبار سياسى ، أو اجتماعى . والدولة فى الأمة الإسلامية دولة ترعى جميع جوانب الحياة المختلفة للمسلمين . وجوانب الحياة المختلفة ليس بينها مقدس ، وغير مقدس . والحاكم فى الدولة الإسلامية يعمل بكتاب الله . إن أخطأ فى التطبيق أو الفهم لما ورد فيه فله أجر ، وإن أصاب فله أجران . وعلى الأمة أن تطيع حاكمها المسلم ، طالما لا يعصى الله فى حكمه : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً » (١) . والحاكم فى الإسلام هو القدوة فى العمل الصالح .. وهو الإمام فى الصلاة .

وتطبيق « العلمانية » بمفهوم الغرب أو الشرق ، في المجتمعات الإسلامية يسىء إلى الإسلام . لأن تطبيقها في هذه المجتمعات يعزل الإسلام عن الحياة الإنسانية فيها ، وعن توجيه الحكم في سياستها ، دون أن يكون له سند من هيئة أو مجموعة من المؤمنين في المجتمع تساند دعوته إلى الخير والمعروف . بل ربما يكون تطبيق « العلمانية » في المجتمعات الإسلامية أقسى على الإسلام من إهماله وترك دعوته .. ربما يؤدي هذا التطبيق إلى اضطهاد الدعوة إلى الخير والمعروف ، إذا تجلبى منها بعد الحاكم في حكمه عن الإسلام وعدم أهليته للحكم ، التي توجب على المسلمين طاعته .

تطبيق العلمانية في المجتمعات الإسلامية يعنى أمراً واحداً .. يعنى إلغاء الإسلام ، ولو على مراحل ، وإسقاط ما طلبه الله بشأن الدعوة إلى الإسلام بعد ختم الرسالة بالرسول محمد عليه السلام ، في قوله تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون » (١) .

.. تطبيق العلمانية في أى مجتمع إسلامي معاصر فيه أقلية غير إسلامية ولها دينها وعقيدها الخاصة ، هو إعطاء فرصة لهذه الأقلية في تنمية شئون عقيدتها ، على حساب الإسلام وحده . لأن الإسلام بينما يتراجع تحت تطبيق العلمانية ، في مجالات الحياة الإنسانية المختلفة ، إذا بعقيدة هذه الأقلية في ظل حكومتها الإلهية الممثلة في كنيستها - رغم الفصل بين السلطتين - تزدهر بين أتباعها ، إلى أن تأخذ في الاعتبار مكان الإسلام ، كدين الأكثرية .

الإسلام يربط بين العمل في المصانع ، والمزارع ، ومجالات الإنتاج والخدمات من جانب ، وبين العبادة من جانب آخر . ويجعل حياة الإنسان مرددة بين العمل والعبادة : من العبادة إلى العمل .. ومن العمل إلى العبادة ،

(١) آل عمران : ١٠٤

يقول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ، وذروا البيع ، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون » (١) .

.. فيطلب الانتقال من العمل لأداء العبادة ، كما يطلب مباشرة العمل تَوَّأً بعد انقضاء أداؤها . ثم يطلب أن يتذكر الإنسان الله عند أدائه للعمل ، ويجعل تذكره لله مصدر رجاء وأمل في إنجاح عمله .

ومعنى اقتران العمل بالعبادة ، والعبادة بالعمل : أن الآثار المترتبة على أداء العبادة يجب أن يعيش بها الإنسان في مباشرة العمل . فإذا ترتب على الصلاة : الرجوع إلى الله واستلهاهم العون منه في فترات متقاربة في اليوم ، وترتب على الصوم : الصبر والتحمل على الحرمان ، ومراقبة الله وحده في أدائه .. وترتب على الزكاة : الإحساس بالسيادة على شهوة النفس نحو المال ، فالإنسان المصلي ، والصائم ، والمزكي ، إذا باشر العمل في سبيل الرزق ، يباشره : مستلهاً العون من الله في أدائه .. وصابراً متحملاً ، مراقباً الله وحده في مباشرته .. وممسكاً بنفسه بعيداً عن الإغراء بما تحت يده من مال يعمل فيه .. ووجود الإنسان بآثار عبادته في أداء العمل هو ترجمة لذكر الله فيه ، كما تنصح الآية الكريمة هنا : « واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون » .

الإسلام لا يعزل المصنع عن المسجد ، ولا المسجد عن المصنع والمزرعة ، والمنجم ومكاتب الخدمات ومواقعها . ما يؤدي في المسجد من صلاة تترجم آثاره في العمل في أي مكان . وما يؤدي في العمل في أي مكان يجب أن يكون ترجمة في أدائه لما يكون بين الإنسان وربّه في المسجد .

ومما يربط بين المسجد كمكان للعبادة ، والمصنع كمكان للعمل في نظر الإسلام . قول الله تعالى في طلب الجمع بين قوة الحديد في الصناعة ، وهداية القرآن في منهج الحياة :

« لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط .

وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ، إن الله قوى عزيز » (١) .

.. فتقرن الآية الحديد ، بكتاب الله في النزول ، امتناناً من الله على الإنسان . وأوضحت أن كتاب الله إذا كان للهداية إلى المنهج السليم في الحياة ، ولإقامة العدل بين الناس ؛ فالحديد للعزة والمنعة والوقاية ضد الاعتداء ، وفي الوقت نفسه للمنافع العديدة في الحياة المدنية للإنسان .

الحديد يستخرج من الأرض . ولكن تعبير القرآن هذا بنزوله من السماء من عند الله : قصد منه رفع شأنه وقيمته للإنسان في حياته . فقيمته سواء في الدفاع عن الإنسان أو في حضارة الإنسان المادية ، تساوى قيمة كتاب الله في هدايته للبشر ، وفي الحكم بالعدل بين الناس على أساس منه .

والإنسان المسلم لا يعزل نفسه إذن عن الحضارة المادية . لأنها حضارة الحديد ، وصناعة الحديد . والإنسان المسلم إذن كما يسعى إلى تطبيق كتاب الله في حياته ، يجب أن يسعى أيضاً إلى كشف أسرار الحديد والانتفاع بها في المنفعة من أعدائه وبناء حضارته . في السكنى .. والانتقال .. وتبشير أمر معيشته في الحياة .

والدين الذي يريد للناس حضارة إنسانية تؤسس على المستوى الفاضل للإنسانية : في السلوك .. وفي العدل .. وفي الإحسان ، ويريد لهم أيضاً

حضارة صناعية تقوم على أسرار الحديد في القوة والمنافع المادية : ليس هو الدين الذي يعزل عن الحياة العامة في المجتمع باسم العلمانية ، وليس هو الدين الذي يفرق بين العبادة في المسجد ، والعمل في المصنع ، في القيمة .

• النقابات في النظم الإنسانية .. وفي الإسلام :

(١) من نظرة الإسلام إلى الواجب والحق .. ومن نظرته إلى المال .. ونظرته الأخرى إلى الخير والشر : ليست « النقابة » إلا أمة أو مجموعة من الأفراد تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة : للعمال ، أو لأصحاب المهن المختلفة . ووظيفتها تندرج تحت ما جاء في قول الله تعالى :

«ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون . ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات ، وأولئك لهم عذاب عظيم » (١) .

.. فاجاء هنا في هذه الآية يستهدف الخير للمصلحة العامة ، والتوجيه نحو فعل الأحسن ، ونحو تجنب السيئ .. والبعد عن الدعوة إلى الفرقة ، والنزاع ، والشقاق .

ونقابة العمال أو نقابة أية مهنة إذن يجب أن تكون وظيفتها - حسب هذه الآية - دعوة أعضاء النقابة إلى أداء الواجب أولا . وعند أداء الواجب تكون دعوتهم إلى فعل الأحسن وهو الأجود ، أو هو ما ينطوي على خير أو مصلحة أكثر ، وتجنب كل ما يسيء إلى العمل أو ما يسيء إلى المهنة . وبأداء الواجب لا يكون هناك اختلاف ، فضلا عن أن يكون هناك نزاع أو شقاق :

فنقابة الأطباء مثلا لو دعت الأطباء إلى واجبهم في المستشفيات ،

(١) آل عمران : ١٠٤ ، ١٠٥ .

ومكاتب الصحة ، وعياداتهم الخاصة - وواجبهم هو واجب إنسانى قبل كل شىء - ودعوتهم كذلك إلى الابتعاد عن الاستغلال وانتهاز الشدائد والحن ، لكانت النقابة أمة تدعو إلى الخير ، وتأمّر بالمعروف ، وتنهى عن المنكر .. ولكان الأطباء القائمون بأداء واجبهم على النحو الإنسانى ، بعيدين عن أسباب الفرقة والاختلاف بينهم وبين مواطنيهم من المترددين عليهم وأصحاب الحاجة إلى مشورتهم .

ولو أن الأطباء أعضاء النقابة أحسنوا فى أداء واجبهم فخصصوا بعض ساعات العمل فى الأسبوع ، للفقراء ، وأستطوا عنهم أجر الزيارة لأضافوا إلى إنسانية واجبهم : إنسانية المحسنين إلى إخوانهم فى المجتمع . وهذه الإضافة لها أثرها عند الله ، وعند الناس .

.. ونقابة المهن الهندسية أيضاً لودعت أعضاء النقابة إلى أداء الواجب بضمير المؤمن فى الميادين الهندسية المختلفة ، ودعوتهم كذلك إلى الابتعاد عن الاستغلال وانتهاز حاجة أصحاب المصالح عندهم من المواطنين ، لكانت النقابة عندئذ : أمة تدعو إلى الخير ، وتأمّر بالمعروف ، وتنهى عن المنكر ، ولتوفر من أداء واجبهم ما يغطى كذلك حقهم فى الرعاية .

وعلى هذا النحو : نقابة العمال فى أية شركة أو مصنع ، تستطيع أن تحصل على حقوق العمال كاملة وفى يسر من دعوتهم إلى أداء الواجب فى العمل ، فى غير رقابة من صاحب العمل ، أو فى غير رقابة كذلك من الدولة فيما تملكه تحت اسم القطاع العام . ولو أنها دعت أيضاً إلى تجنب ما يسىء إلى العمل : فى كمية الإنتاج أو فى نوعه ، لدعت كذلك إلى تجنب المنكر .

أما حقوق العمال فى الأجور ، وفى صنوف الرعاية الاجتماعية لهم ولأسرهم ، فأمر يتوفر آلياً من أدائهم الواجب ، وإجاداتهم لأدائه ، وبعدهم عن الإساءة فيه .

(ب) أما فى النظم الإنسانية التى اقتبسناها من الغرب أو من الشرق فى

مجتمعاتنا الإسلامية ، فالنقابات هيئات تواجه في الغرب احتكار رؤوس الأموال وتحكمها في الأجور وساعات العمل.. وفي الشرق تساعد نظام الحكم مساعدة سياسية في الدرجة الأولى .

والإسلام لا يقبر الرأسمالية ولا احتكاراتها، كما لا ينشر أن تكون الدولة كل شيء في وجود الأفراد ، وفي مباشرة أموال الأمة .

والنوعان من النقابات يفترضان الخصومة الدائمة بين العمال وأصحاب العمل ، ويباشران الدعوة لحقوق العمال وحدها . وهي حقوق لا تؤدي على الوجه الأكمل إلا إذا أدى العمال واجبه على الوجه الأكمل لأصحاب العمل قبل ذلك ، أو للدولة كصاحبة عمل ، تمارس استثمار رأس المال .

وإلى هنا نجد أن الإسلام :

● يدعو كل مسلم إلى أداء الواجب عليه . لأنه يعلم أن الحقوق لاتصل إلى أصحابها إلا إذا أديت الواجبات جميعها .

● ويدعو كل مسلم يؤدي واجبه : أن يؤديه تحت رقابته الذاتية، وتحت ضمير الخشية من الله وحده ، وتحت التقرب بإتقانه وإجاده إلى الله .

● ويدعو كل مسلم لكي تبقى رقابته الذاتية في يقظة ، ولكي يبقى ضميره حياً يتحرك بين جنبيه : ألا يتخلف عن أداء العبادات الثلاث . . الصلاة .. والصوم .. والزكاة .

وزكاة العمال ، قبل أن تكون مالا ، هي زكاة عمل : مهارة.. وإجادة وإتقان ، وتطوير لمستوى الضعفاء بينهم ، ومساعدتهم على بلوغ مستوى القوى فيهم .

● ويدعو المسلمين جميعاً عند اختلاف مجموعة منهم مع مجموعة أخرى أن يتدخلوا لرفع أساس الخلاف ، وأن يكون تدخلهم على أساس :

(أ) من العدل المطلق ،

(ب) وعلى أساس الأخوة بينهم جميعاً ،

(ج) وعلى أساس المساواة في الاعتبار البشري ، بحيث لا تفتنص مجموعة شأن مجموعة أخرى .

(د) وعلى أساس إلغاء : العنصرية .. والشعبوية .. والطبقة .

● ويدعو المسلمين جميعاً أن يحققوا هدف المجتمع الإنساني. وهو هدف لا يقوم على كثرة الكم والعدد . ولكنه يقوم قبل كل شيء على النوعية . فهو هدف حضارى يمثل : في الاستقرار .. والمودة .. والرحمة .

والرحمة تكون من قوى لضعيف ، ومن كبير لصغير ، ومن ثرى لصاحب حاجة ، ومن صاحب مستوى أرقى في المهارة الفنية إلى صاحب مستوى أضعف فيها .

● ويدعو أن تكون النقابات المختلفة هيئات تسعى إلى تحقيق الخير إلى أعضائها . وخير الأعضاء هو في أداء الواجب ، قبل أن يكون في الحصول على الحق .. وأن تسعى في توجيههم إلى الإحسان في مستوى الأداء للواجب ، فضلاً عن أن تسعى إلى دعوتهم إلى تجنب ما يسيء إلى الأداء في الكم أو في النوع .. وأن تبعد هي نفسها عن أن تكون مصدراً للفرقة في الأمة .

كما نجد أن الإسلام :

● نظام حياة الإنسانية متكاملة . ولكن من الأسف لم نأخذ به بعد في حاضرتنا : في تجربة اجتماعية جديدة ، على نحو ما أخذنا النظام الرأسمالى مرة ، والآخر الماركسى مرة أخرى . وعزلنا في نفوس المسلمين في مجتمعاتنا المعاصرة بين العبادات ونتائجها المترتبة عليها في الحياة العملية .

هل يقدم مجتمع إسلامي من المجتمعات المعاصرة على أن يضع الإسلام موضع التجربة كنظام متكامل : عقيدة . . ومنهجاً للسلوك في الحياة .. وأساساً في سياسة داخلية وخارجية .. وفي نظام اقتصادي . وفي ترابط اجتماعي ؟ . أم أن الدسائس والمؤامرات الخارجية تتساند في وفاق لا ينفصم في دفع العلمانية في الأمة الإسلامية لإسقاط الإسلام من واقع الحياة ، خطوة بعد أخرى ، إلى أن يحجب تماماً عن شباب اليوم وأجيال الغد ؟ .

إن ميزة الإسلام هي :

- أنه يرى منطق العمل من أداء الواجب ، وليس من المطالبة بالحقوق .
- ويرى أن مسئولية الإنسان في العمل أمام الله ، وليس أمام إنسان ، أى إنسان .
- ويرى أن الرقابة على أداء الواجب هي رقابة ذاتية ، وليست رقابة خارجية .
- ويرى أن دور النقابات هو في الحث على أداء الواجب ، قبل المطالبة بالحق .
- ويرى أن العبادة والعمل في ترابط وثيق ، لا يعزل أحدهما عن الآخر .
- ويرى أن الصناعة في وظيفتها ومنافعها في حياة الإنسان تعادل الإيمان في هداية الإنسان وتوجيهه .
- ويرى بوجه عام : أن « وجود » الله في حياة الإنسان : مصدر الخير والبركة .. وأن « غيبته » تتيح أن يحل الشيطان محله في هذه الحياة . وبذلك تكثر المشاكل ، وتحدث الخصومة والصراع ، ويزداد التسبب والتواكل ، وتتوالى الانحرافات : في المال . . وفي الإنتاج كما وكيفاً .
